السفير

السبت 28-03-2015 العدد 13032

15

كيف يصبح تعليمنا العالي أعلى؟ (1)

غسان سلامة

وزير الثقافة اللبناني السابق

لو نظرنا في أحوال جامعاتنا العربية، لذهلنا للفورة الهائلة التي تعصف بها. ففي خلال نحو نصف قرن من الزمن، تضاعف عددها مرات عديدة بحيث لا يكاد يمر أسبوع واحد من دون أن يسمع واحدنا بمشروع جامعة جديدة هنا او هناك من بلدان العرب. هكذا نتصدى للتحدي الأول الذي يواجهنا، وهو الزيادة الهائلة في عدد طالبي التعليم العالي داخل مجتمعاتنا. والحقيقة، أننا جزء من تيار واسع. اذ يشهد العالم زيادة هائلة في عدد طلاب التعليم العالي، وهو ارتفع من 100 مليون في مطلع القرن الحالي الى 220 مليون هذا العام. ويرتفع عدد الجامعات بالتوازي مع زيادة الطلب كما في عالمنا العربي، حيث كانت الجامعات تعدّ فيه، ومنذ أقل من قرن، على أصابع اليد الواحدة، فيما بات لدينا اليوم أكثر من 500 جامعة، والمجال مفتوح لإنشاء أضعاف هذا العدد. فإن اعتبرنا ان سكان العالم العربي يقاربون سكان الولايات المتحدة برقم يزيد على 300 مليون نسمة، فإن عدد جامعاتنا لا يمثل اليوم إلا 15 في المئة من عددها في الولايات المتحدة، ما يعني نظرياً أن تزايد الجامعات العربية قد يجعل عددها يوماً سبعة اضعاف ما هي عليه اليوم. وإنْ صعُب علينا تصوّر حصول ذلك في القريب المنظور، فعلينا على الأقل أن نعترف بأن طفرة الجامعات الجديدة التي نشهدها منذ نحو عقدين ما زالت في خضمها، ما يعني إن استمرت الوتيرة على ما هي عليه، فثمة إمكانية لوجود نحو ألف جامعة عربية خلال عقد من الزمن.

لكن كل طفرة تعني في جوهرها التوالد المتسارع وربما المتسرّع، بينما تحتاج الجامعات في طبيعتها لقدر مديد من الزمن كي تتأصل وتتطور. من هنا تلمسنا لعدد من المثالب المصاحبة لأي تطور مجتمعي بالغ السرعة وغير متدرج، كمثل إنشاء الجامعات بمجرد العدوى أو التماثل السطحي او نتيجة صدور قرار سياسي فوقي بتوزيع الجامعات على عدد المحافظات او على عدد المدن الكبرى، كي لا تعتب أي منها على صاحب القرار، او جراء ولوج المتمولين الى قطاعنا بهدف توظيف فتات من الريع وصل لأيديهم. لا أعترض طبعاً على إنشاء جامعات جديدة، وارى ان عالمنا العربي يحتاج فعلا للمزيد منها. كما لا أقصد ان عراقة الجامعات ضمانة أكيدة لجودتها، وفي العالم اليوم أكثر من مثال لجامعات قديمة تسلل اليها التكلس فتدهورت سمعتها وتأخر ترتيبها. ولكني أرى ان نتمهل بعض الشيء قبل الشروع في إنشاء جامعات جديدة فلا نتوقف تماماً، لا سيما وان الحاجة ما زالت قائمة لمؤسسات جديدة، وانما ان نعطي الأولوية لمعالجة المثالب التي رافقت الطفرة الأخيرة، وأن نهتم بالتأكد من متانة الشهادات التي نسلمها، قبل أن نمنح المزيد منها وان ندخل مزيداً من التنوع في طبيعة الجامعات التي نؤسسها، بدلًا من تكرار إنشاء نموذج شبه واحد منها.

تحملني ضرورة هذه المعالجة تلقائياً للتحدي الثاني الذي يواجهنا، وهو الثورة الهائلة المتعددة الأبعاد والعظيمة النتائج، أي الثورة الرقمية التي تفجّرت منذ ربع قرن وما انفكت تتسارع وتيرتها منذ ذلك الحين. ولو شئت التبسيط، لقلت أن الأنظار كانت مركّزة خلال العقدين الأولين من هذه الثورة على منتجاتها في مجال التواصل من هواتف ذكية ونقل تلفزيوني مباشر ومراسلة الكترونية وتفاعل عبر القارات. وأصبنا جميعاً بالذهول وما زلنا أمام تواصل هو، في كل يوم يمر، أفضل وأسرع وأقل كلفة. ثم انتقل الاهتمام الى تأثير تلك الثورة على الاقتصاد، أن من خلال التجارة الإلكترونية او من خلال إعادة توزيع مراكز الإنتاج الصناعي على أصقاع الكرة الأرضية. بكلمة، بقي التعليم الجامعي الى حد كبير خارج هذه الثورة باستثناءات محدودة مثل مكننة المكتبات أو التقدم بطلبات التسجيل الكترونياً. ولكن من شأن الثورة الرقمية التي بتنا في خضمها التأثير العميق على طرق قيام الجامعات بوظيفتها، وعلى أسس إنتاج المعرفة وتعميمها كما على أولويات الجامعات الجديدة التي ستنشأ، ناهيك عن التعديل الجذري الذي تحدثه هذه الثورة في سوق العمل، مما له تداعيات كبيرة على ماهية المجالات والمواد التعليمية وبالأخص على سبل تدريسها.

ذلك أن الأثر الأوضح لهذه الثورة هو شيوع التعليم عن بُعد لاسيما من خلال الـ «إي لرنينغ» والـ «موك». وليس الـ «موك» برأيي موضة عابرة، بل بات جزءاً مهماً ومتزايداً من التعليم العالي. وقد أطلقت جامعة «يال» هذه السنة برنامجاً للدراسات الطبية بعدد الساعات ورسوم التسجيل نفسها، مع شرط التواجد الجزئي في مختبرات الجامعة. ويعني هذا أن إحدى أقدم وأبرز الجامعات في العالم قد وصلت الى حد إنتاج الأطباء من خلال تعليمهم عن بُعد.

لكن ثمة إشكاليات متأتية عن شيوع هذه التقنية، فهناك مسألة التأكد من هوية الطلاب عند إعطاء العلامات، ومسألة الحد الأدنى الضروري من تواجد الطلاب المتعلمين عن بُعد في الحرم الجامعي، ومسألة إشراك الأساتذة في العائدات المتأتية من دروسهم المسجلة، ومسألة السماح للطلاب بشراء دروس «موك» من جامعات غير تلك التي تسجلوا فيها، ناهيك عن التسرب الخطير في عدد الطلاب كما هي الحال مع «كورسيرا»، اكبر شركات الـ «موك»، ولديها 22 مليون مسجل، ولكن 5 الى 7 في المئة فقط منهم يتابعون التعلم حتى النهاية.

ورب قائل بأننا نواجه مشاكل متمادية في نوعية تعليمنا. فما لنا ولكل تلك الاختراعات الجديدة التي تزيد من التهديدات لجودة ما نقدّم؟ هكذا نصل للتحدي الثالث، وهو تحدي رفع النوعية كجهد مستدام. ندرك جميعاً المعايير القابلة للجدل التي يلجأ اليها اصحاب التصنيفات من امثال «شانغهاي» و «التايمز» وغيرها، لكن ثمة معطى بات ثابتاً أمام أعيننا، وهو غياب شبه عمومي للجامعات العربية عن المراكز الألف الأولى في كل هذه التصنيفات. لا تسمح لنا إذاً احقية انتقادنا للمعايير بتجاهل ما يعنيه ذلك الغياب عن لوائح التصنيفات العالمية، لا بالنسبة لصورة تعليمنا العالي الخارجية فحسب، بل في إشارته المضمرة لواقعنا الجامعي اولًا واساساً.

وأرى أننا انتقلنا من حقبة أولى تميّزت بمستوى عالٍ من النخبوية، كان فيها التعليم الجامعي مقاداً من نخبة المجتمع والى حد بعيد حكراً على أبناء تلك النخبة، الى حقبة ثانية فتح المجال فيها مبدئياً امام جميع شرائح المجتمع للتعلم. وكان هذا الانتقال طبيعيا الا ان نوعا من الالتباس صاحبه. ودخلنا اليوم في مرحلة جديدة ينبغي علينا فيها رفع ذلك الالتباس. فالسعي المشروع، بل والضروري، لديموقراطية التعليم، لا ينبغي خلطه مع استسهال إعطاء الشهادات لمن لا يستحقها بالضرورة، تحت شعار كسر احتكار النخبة الحاكمة لها. الالتباس هنا هو في طبيعة تلك النخبة، ويقيني ان النخبة العلمية في أي مجتمع تتكون من أفراد ليسوا أعضاء، او هم ليسوا بالضرورة أعضاء، في النخبة السياسية او الاقتصادية المهيمنة. ومن دواعي القلق خلطنا شبه التلقائي بين أنواع النخب او رفضنا في المطلق لمجرد وجود نخب في مجتمعاتنا. فالتعمّق في المعرفة والعلم والتفكر ينشئ بصورة طبيعية فئة مميزة من الناس، ينبع تميّزهم من دورهم في إنتاج المعرفة. وأرى من الديماغوجية الا نعترف بهذه السيرورة، او ألاّ نقبل بها فهي ضمانة لجودة تلك المعرفة.

لكن اعترافنا بوجود بل بضرورة نخبة معرفية متميّزة عن النخب الحاكمة في مجال المال او السياسة، يفرض بالمقابل على تلك النخبة واجبات، أهمها ان تعمل هي الأخرى لتعميق تمايزها عن النخب الأخرى بوصفها نخبة معرفية لا سلطوية، تستمدّ شرعيتها من إسهامها في صنع المعرفة، لا من وجاهة مجتمعية او من إسقاطات مالية او من محاولة توظيف موقعها المعرفي في المجال السياسي او من نجومية إعلامية مسطّحة.

واعتقد أيضاً ان الوقت قد حان لمزيد من التنويع في جامعاتنا التي تتشابه أكثر مما يقتضيه أمر رفع مستوى التعليم. لقد بات وضع بلداننا الدوني في كل هذه المجالات معروفاً وحان الوقت للخروج من التوصيف او من الانتحاب الى البحث الجدي عن مفتاح الخروج من هذه الحالة الدونية. ويقيني أن احد المفاتيح هو في إنشاء جامعات بحثية يكون البحث العلمي فيها بأهمية التعليم نفسها، إن لم يكن أكبر، ينتمي اليها الأكاديميون الذين يفضلون التركيز على البحث لا على التعليم، بينما توازيها جامعات من فئة ثانية تركز عملها على التكوين الأساسي للطالب في سنواته الجامعية الأولى، وفئة ثالثة تأخذ على عاتقها التهيئة لمهن تتطلب تعلماً جامعياً لا يشترط مستوى متقدماً من البحث. وأرى أن نشجع الجامعات القائمة على تحديد أوضح لشخصيتها وأن نطالب أصحاب كل مشروع جامعي جديد بمزيد من التحديد للفئة التي ستنتمي اليها جامعته العتيدة.

تحملنا هذه الدعوة لتنوع أوضح في هوية جامعاتنا للتحدي الرابع الذي لا يواجهنا فحسب، بل بات مثاراً للجدل العارم عبر العالم وهو: ماذا ندرّس؟ لننظر من حولنا فنلمس لمس اليد عشرات الآلاف من أبنائنا من خريجي الجامعات، بل من حملة الدكتوراه وهم في حال من البطالة او من مزاولة أعمال دون تلك التي هيأتهم الجامعة مبدئياً لممارستها.

ماذا نقول لحملة الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل، وهم باتوا اليوم يشكلون نحو ثلث أعداد المتخرجين العرب؟ هل نقول لهم «على نفسها جنت براقش»، فأنتم اخترتم التعلم الجامعي وأنتم اخترتم مجال تخصصكم، فما لنا ولكم إنْ لم تحصلوا بعده على وظيفة؟

لا يكاد يمر يوم من دون صدور كتاب جديد او مقالة للبكاء على أطلال جامعة الأمس، التي كانت تهتم بإنتاج الفكر لا بتسهيل ممارسة مهنة. ينتقد وليام درسويتش، في كتابه الصادر حديثاً، جامعات اميركية باتت تختار اساتذتها وتحدد مرتباتهم لإسهامهم في البحوث المتقدمة، بينما تتجاهل تماماً دورهم في التدريس، ويأخذ عليها أيضاً تهميشها للدراسات الإنسانية التي غادرها اكثر من نصف مرتادیها بينما ارتفع طلاب الـ «بزنس» من 14 الى 22 في المئة من الطلاب. أما مارينا ورنر، وهي أيضاً استاذة في الآداب فقد كتبت في العدد الأخير من الـ «لندن ريفيو اوف بوكس» مقالة طويلة تبكي فيها التعليم في بريطانيا، الذي ذهب بعيداً في التحضير لمهن، ونسي تكوين الشباب ثقافياً، لدرجة أن وقت الأكاديميين الأكبر بات مخصصاً لكتابة طلبات تمويل البحث وتعبئة البيانات الضرورية لرفع تصنيف الجامعة وتحرير التقارير الاستشارية لأرباب المال والصناعة.

نحاول جميعاً وقدر إمكاننا التوفيق بين وظيفة الجامعة كمنتج للمعرفة وكناقل لها، وبين مسؤوليتنا تجاه مجتمعاتنا، ونحاول بالتالي المواءمة (وما أصعبها!) بين دورنا في بنيان الأجيال الصاعدة الثقافي، وبين تفكرنا بالبطالة التي قد تطالهم. وقد يجد المدافعون عن التعليم كمجرد وسيلة للتدريب على مهنة سنداً غير متوقع لهم عند ابن خلدون نفسه، الذي دعا للتركيز على المقصد المهني وعدم الإفاضة في تلك المواد التي لم يكن يرى فيها الا أدوات لتحصيل العلم، ولا ينبغي بالتالي أن تشكل هدفاً بذاتها «مثل العربية والمنطق وأمثالها، فلا ينبغي ان ينظر فيها الا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط ولا يوسّع فيها الكلام ولا تفرّع المسائل لأن ذلك مخرج لها عن المقصود وصار الاشتغال بها لغواً، وربما يكون ذلك عائقاً عن تحصيل العلوم المقصودة بالذات». ويسأل صاحب المقدمة: «فإذا قضوا العمر في تحصيل الوسائل، فمتى يظفرون بالمقاصد؟».

ليس من سؤال أكثر إلحاحاً علينا اليوم. يدفعنا اعتبار وظيفة الجامعة الأولى في إنتاج المعرفة الى خيارات في المناهج والمواد والوسائل، تغلّب بالضرورة دراسة الفلسفة والفكر والتاريخ والعلوم الاجتماعية والإنسانية، كما تدفعنا الى تعميم التدريس من خلال الحوار المباشر بين المدرس والطالب، للتأكد من تفتح ذهنه على الفكر النقدي ومن إطلاعه الحقيقي على مختلف الدراسات التي تتناول الوجود الإنساني. بينما يدفعنا الشعور بالمسؤولية تجاه مستقبل طلابنا المهني الى التفاهم ضمنياً مع مَن قد يتيح لهم يوماً فرصة عمل حول المواد التي يراها ضرورية، وحول المهارات العملية التي يعتبرها أساسية، لتكوينهم المهني.

اما الخروج من الجدل الحاد في هذا المجال، فيكون برأيي بعدد من الإجراءات التي باتت ضرورية لاسيما في عالمنا العربي، واولاها ما ذكرته سابقاً عن تعزيز هوية الجامعات العربية كي يلمس المتقدم اليها فعلًا ما ستقدمه له، ويختار بين تلك التي تؤهله للتفكر والبحث وتلك التي تؤمن له مستقبلًا مهنياً افضل. اما الإجراء الثاني فهو في قرارنا الجماعي الصعب، انما برأيي الضروري بتغيير جذري في وتيرة التعليم الجامعي، إذ اننا نعلم جميعاً ان الفتى الحاصل لتوّه على الشهادة الثانوية وهو في السابعة عشرة او الثامنة عشرة من عمره، لا يعلم في الإجمال ماذا يريد. علينا بالتالي الاّ نرغمه على قرارات ملزمة قد يمضي عمره بالندم عليها. ويعني هذا عملياً ان نغيّر التشريعات لتبقى صلاحية الشهادة الثانوية كمعبر للجامعة قائمة لفترة طويلة، ويعني أيضاً ان نهتم بتكوين عام للطالب في سنواته الثلاث الأولى في الجامعة، فلا يختار تخصصه العلمي او المهني الا بعد انتهائها. ويعني ذلك أيضاً ان نشجع الطلاب على عدم متابعة دراساتهم الجامعية بصورة متصلة، بل أن يغادروا الجامعة بين كل مرحلة وأخرى من تحصلهم لفترة فصل او عام كامل في أنشطة أخرى تعزز بناء شخصيتهم ومعرفتهم بالعالم، وتسهّل إدراكهم لما يصبون اليه فعلًا. وأرى من الضروري نبذ النموذج الذي ورثناه عن أوروبا، لاسيما ان أوروبا نفسها في طور التخلي عنه، وهو نموذج اختيار الطالب لتخصصه يوم دخوله الجامعة والبقاء لاحقاً فيها من دون انقطاع لخمس او عشر سنوات، حتى إتمام ذاك التخصص.

(*) محاضرة ألقيت في افتتاح الدورة 48 لاتحاد الجامعات العربية في جامعة القديس يوسف - بيروت

بريشة الفنان حلمي التوني

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"